

محكمة الحراسة تعقد الخميس القادم لبحث فرض الحراسة على أموال ١٢ متهما

تعقد محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب أول جلسة لها بدار القضاء العالى فى الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس القادم برئاسة المستشار محمد نور الدين عويس نائب رئيس محكمة النقض ، لبحث طلب المدعى العام الاشتراكى فرض الحراسة على أموال ١١ من المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة فى شهر مايو الماضى وزوجة أحدهم ، وهى الأموال التى صدر قرار بالتحفظ المؤقت عليها فى يونيو الماضى .

وتضم المحكمة ٣ من مستشارى محكمة استئناف القاهرة هم السادة : محمد

رفعت لطفى ومحمد رشدى عبد اللطيف
وعبد الستار أبو ناعم ، وسيضم اليهم
١٢ من المواطنين كقضاة شعبيين تم
اختيارهم بالفعل وسيؤدون اليمين القانونية
أمام رئيس المحكمة بعد غد .

اعلن ذلك أمس الدكتور مصطفى
أبو زيد فهى المدعى العام الاشتراكى
الذى يمثل الادعاء مع مجموعة من معاونيه
أمام المحكمة ، وأضاف انه تم أمس

إبلاغ المطلوب فرض الحراسة على
أموالهم بقرار الاتهام وملخص الأدلة .
وقد تطلب القانون أن يضم الى هيئة
المحكمة ٣ من المواطنين كقضاة شعبيين
من المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل
الاساسى الذى يعمل به الشخص المطلوب
فرض الحراسة عليه ، ولهذا فسوف
يختلف هؤلاء القضاة من حالة الى أخرى
حسب مهنة الشخص المطلوب فرض
الحراسة عليه .

وقد اصدر رئيس المحكمة قرارا باختيارهم
وتم إبلاغهم به ، وسوف يؤدون امامه
اليمين القانونية قبل مباشرة عملهم بأن
يحكموا بين الناس بالعدل وان يحترموا
القوانين .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ بالنسبة للمدعى عليهم على مبلغ
صبرى ومحمد عبد المحسن ابوالنور وضياء
الدين محمد داود وشعراوى محمد جمعه
والفريق اول متقاعد محمد فوزى أمين
فوزى وعبد الرؤوف سامى شرف ومحد
محمد فائق وامين حامد هويدى والسيدة
مكارم مصطفى طاهر [حرم محمود
السعدنى] تم اختيار ٣ من المواطنين
كتفوضة لنظر الدعوى ضدهم وهم السادة:
● طاهر أمين حسن ، وكيل وزارة
الصناعة وعضو اللجنة المركزية للاتحاد
الاستراتيجى .

● محمد على شتا ، رئيس مجلس ادارة
المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وعضو
اللجنة المركزية .
● محمد عبد السلام على ، مدير ادارة
الشئون العامة بمصنع ٦٣ الحربى وعضو
اللجنة المركزية .

■ وبالنسبة للمدعى عليه محمد عبد
الحميد السعيد [السكرتير السابق لسامى
شرف] اختيار كتفوضة شعبيين السادة :
● أحمد الظاهر قميص ، سكرتير عام
النيابات .

● محمود صادق ، مراقب عام التفتيش
الادار والكتابى .

● محمد يعقوب عثمان ، رئيس تفتيش
المحضرين ، وهم موظفون بوزارة العنل .
■ المدعى عليه فريد عبد الكريم بسيونى
اختير لنظر دعواه السادة :

● محمد سامى عبد الرؤوف ، مدير
الادارة القانونية بالادارة العامة لشئون
المؤسسات .

● عبد الغنى محمود عثمان ، مدير
ادارة الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية
العامة للسلع الهندسية والمعادن والكيمويات
● فاروق على فهسى ، المحامى بالادارة
القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للسلع
الغذائية .

■ واختير بالنسبة للمدعى عليه محمود
عثمان السعدنى السادة :

● مصطفى رياض بهجت بدوى ، رئيس
مجلس ادارة دار التحرير للطبع والنشر .
● صبرى ابو الجسد محمد ، المحرر
بمجلة المصور .

● محمود سامى عبد الرحمن ، المحرر
بجريدة الاهرام .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وأعلن الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي أنه طلب فرض الحراسة على هؤلاء الأشخاص الس ١٢ تطبيقاً لنص المادة الثانية من القانون الخاص بفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب التي تنص على « أنه يجوز لرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدره خطره على المجتمع إذا قامت دلائل جديفة على أنه قد أتى أفعالا

من شأنها الأضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو أفساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر وقال المدعي العام الاشتراكي : أن هؤلاء المدعي عليهم لم تقم ضدهم فقط دلائل جديفة ، وإنما ثبت ثبوتاً قاطعاً أنهم قد أتوا أفعالا من شأنها الأضرار بأمن البلاد من الداخل وأفساد الحياة السياسية في البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر . وبالنسبة للسيدة مكارم مصطفى طاهر : قال : أننا وضعناها تحت الحراسة استناداً الى المادة السابعة من القانون التي تجيز للمدعي العام أن يأمر باتخاذ اجراءات التحفظ بالنسبة لاموال الزوجة والأولاد القصر أو البالغين إذا رأى لزوماً لذلك .

وقال : اننا سوف أضع أمام المحكمة الحكم الصادر من محكمة الثورة بدأثرتها الأولى والثانية في قضية الجنابة رقم [٧١ لسنة ٧١ (مكتب المدعي العام)] وهي قضية مؤامرة مايو ، بجانب مستندات أخرى يضمها ملف القضية .

وعلم مندوب «الأهرام» انه قد تم ابلاغ القرارات بالنسبة للمدعي عليهم المحبوسين في قضية المؤامرة في سجون أبو زعبل وطرة والقناطر ، كما تم ابلاغ أمين حامد هويدى ومحمد عبد الحميد السعيد ومكارم طاهر كل في محل إقامته .

وسيسمح لهم بتكليف هيئة دفاع عنهم كما سيسمح للفساح بزيارة المتهمين المسجونين لتبادل الرأي .

وسيتم يوم السبت القادم توزيع ملفات القضية الخاصة بكل مدعي عليه على القضاة الشعبيين لدراستها بعد أدائهم اليمين القانونية وقبل بدء نظر القضية .